الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/س(01/24)/19-خ(12649)

كلمة

معالي السيد سامح شكرى

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

في جلسة العمل الاولي

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

(عبر تقنية الفيديو كونفرانس)

القاهرة:

الاربعاء 17 يناير/ كانون الثاني 2024

-

Scanned with CamScanner

دولة السيد/حمزة عبده بري

رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية

معالى السيد/ ناصر بوريطة

وزير الشئون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول العربية الشقيقة،

أود أن أثمن جهود الأمانة العامة والدول الأعضاء في الاستجابة الواسعة لعقد هذه الدورة غير العادية للمجلس الوزاري للجامعة العربية، لمُناقشة تطور هام وجسيم يمس سيادة ووحدة أراضي إحدى دولنا العربية، على نحو يؤكد عمق وجدية الاهتمام العربي بالتطورات الأخيرة في دولة الصومال الشقيقة وتوجيه رسالة بالاستعداد لتوفير ما يلزم لها من دعم على المستويين الرسمي والشعبي؛

كان الصومال دوماً في قلب الاهتمام العربي، ومثل واحدة من أهم أجنحة العمل العربي في إفريقيا وفى القرن الأفريقي، ويواجه الصومال بالتطور المتمثل في توقيع اثيوبيا لمذكرة تفاهم مع إقليم الصومال تتيح

Scanned with CamScanner

لإثيوبيا النفاذ للبحر الاحمر عرقلة واضحة لما بدأ في احرازه من نجاحات حققتها القيادة السياسية في الصومال خلال الأشهر الماضية، وأهمها رفع حظر السلاح المفروض منذ عام ١٩٩٢، واسقاط كافة الديون المستحقة للشركاء، وهي خطوات أتت كشهادة ثقة من المجتمع الدولي في القيادة الصومالية، وكدعم لها في الحرب التي تقودها نيابة عن مُحيطها ضد الارهاب، وهو ما في التقدير دفع بعض الأطراف المتربصة للسعي بسوء نية لإبطاء هذه المسيرة حرصاً منها على استمرار استنزاف الصومال في دائرة التحديات الأمنية والاقتصادية؛

ليس بخاف على أحد كذلك ما تُمثله منطقة القرن الإفريقي وساحل البحر الأحمر من أهمية خاصة لدولنا العربية، لاسيما في ظل ما نشهده من تطورات امنية في البحر الاحمر قد تفتح المجال لتوسيع رقعة الصراع والتاثير على تفعيلنا لمبدأ ملكية الدول المشاطئة لشئونه، وكذا ما نواجهه من تحديات مُشتركة على المُستويات الأمنية والاقتصادية، وما تمر به الساحة الدولية والاقليمية من أزمات مُعقدة وحالة من الاستقطاب غير المسبوق، وبحيث بات أمن وسيادة دولنا العربية مُرتبطاً ببعضه البعض أكثر من أي وقت مضى، وقد أتى التطور الأخير ليضيف تأزماً وتعقيداً لما تقدم، على نحو يتطلب تكاتفنا جميعاً لمواجهة تلك التحديات.

السيدات والسادة،

سبق وأن حذرت مصر من مغبة السياسات الأحادية لاثيوبيا المخالفة لقواعد القانون الدولي، وكذا لمبادئ حسن الجوار والتي تهدف للعمل

Scanned with CamScanner

على فرض سياسة الأمر الواقع دون الاكتراث بمصالح الحكومات والشعوب الافريقية، وجاء التطور الأخير - بتوقيعها على اتفاق بشأن النفاذ الى البحر الأحمر مع اقليم صومالي لاند – ليثبت صحة وجهة النظر المصرية بشأن أثر تلك التحركات والسياسات على استقرار الاقليم وزيادة حدة التوتر في العلاقات بين دوله، وبحيث باتت إثيوبيا مصدراً لبث الاضطراب في محيطها الإقليمي؛

بناء على كل ما تقدم، تُعرب مصر عن دعمها الكامل لجمهورية الصومال الشقيقة، وتدعو كافة الأطراف العربية والدولية للاضطلاع بمسئوليتها في التعبير عن احترامها لسيادة الصومال ووحدة أراضيها، لاتساق ذلك مع المبادئ الرئيسية بميثاق الأمم المتحدة، ورفض أية اجراءات من شأنها الافتئات على تلك السيادة أو على حق الشعب الصومالي الأصيل والحصري في الانتفاع بموارده ووفقاً لإرادته بأية صورة، واضحة كانت أو متدثرة بعباءة قانونية جوفاء وغير شرعية.

السادة الحضور،

لن تألو مصر جهداً في دعم دولة الصومال الشقيقة في هذا الظرف الهام، اتصالاً بالعلاقات التاريخية بين البلدين وعمق أواصر الترابط على المستويين الشعبي والرسمي، حيث يجرى التنسيق لتوفير ما يلزم للجانب الصومالي من تدريب ودعم لكوادره، وبما يمكنه من تحقيق سيادته على كامل أراضيه، كما سنعمل سوياً على تحقيق الاستفادة المثلي من الافاق الاقتصادية المتاحة لكل من مصر والصومال في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛

Scanned with CamScanner

وفي ذات السياق، وايماناً من مصر بأهمية التصدي لما يزعزع الأمن القومي العربي من خلال التضامن، فإن علينا مسئولية في اجتماعنا اليوم الأ نترك الصومال تخوض خلافاتها بمنأي عن اشقائها العرب، أو أن نفسح المجال للأطراف التي لديها أجندات خاصة بأن تؤثر على جهود ومساعي الصومال لتحقيق الاستقرار وتعزيز سبل التنمية لشعبه الشقيق.

ومن هنا تعيد مصر تثمين عقد اجتماعنا اليوم، وما سيصدر عنه من قرار، وما يمثله ذلك من رسالة واضحة مفادها وقوفنا بجانب الصومال ورفضنا للتطور الأخير المتمثل في مذكرة التفاهم التي وقعتها اثيوبيا لما فيه من انتقاص لسيادة دولة عربية على أراضيها، مع ضرورة البناء على ذلك في خطوات لاحقة في مختلف المحافل ومع الأطراف المعنيين للتعبير عن موقف مُماثل التزاماً بقواعد القانون الدولي واتساقاً مع المواثيق المؤسسة لتلك المُنظمات.

وشكراً.

Scanned with CamScanner